

# A

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/CONF.191/IPC/6  
7 June 2000

ARABIC  
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم  
المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

الدورة الأولى

نيويورك، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠

البند ٣ من جدول الأعمال

تقرير الاجتماع الأول للمحفل التشاوري بشأن

العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث

المعني بأقل البلدان نمواً

جنيف، ٢١-٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٩

## المحتويات

### الفقرات

٢ - ١	.....	مقدمة
٨ - ٣	.....	أولاً- البيانات الافتتاحية
١٩ - ٩	.....	ثانياً- المناقشات العامة
٥٢-٢٠	.....	ثالثاً- الاستنتاجات

## المرفق

### الصفحة

### المرفق

١٧	.....	الأول- برنامج العمل
١٩	.....	الثاني- الوثائق
٢٠	.....	الثالث- الحضور

## مقدمة

١ - في عام ١٩٧٧، قررت الجمعية العامة في قرارها ١٨٧/٥٢ بشأن تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠٠١. وعينت الجمعية العامة، في قرارها ٥٣/١٨٢، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أمينا عاما للمؤتمر وطلبت إليه القيام بجميع الأعمال التحضيرية اللازمة للمؤتمر.

٢ - وكجزء من العملية التحضيرية، أنشأ الأمين العام للمؤتمر محفلا تشاوريا يضم ممثلين من منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، والدول الأعضاء، والقطاع الخاص. وعقد الاجتماع الأول لهذا المحفل في قصر الأمم، جنيف، في يومي ٢١ و٢٢ تموز/يوليه. وافتتح السيد روبير ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد والأمين العام للمؤتمر، هذا الاجتماع. وكان الاجتماع برئاسة السيدة آنا ك. تيباجوكا، المنسقة الخاصة للأونكتاد المعنية بأقل البلدان نموا. وكانت معروضة على الاجتماع مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد بعنوان "العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا" (UNCLDC/III/1)

## أولا - البيانات الافتتاحية

٣ - السيد روبير ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، قال إن الوظيفة الرئيسية للمحفل هي إعطاء الفرصة لأقل البلدان نموا، وشركائها في التنمية، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والوسط التجاري لتبادل الآراء بشأن الإطار المفاهيمي للمؤتمر وأهدافه وجوانبه التنظيمية، وبشأن العملية التحضيرية الحكومية الدولية. ولاحظ أن المشاورات والتنسيق فيما بين الوكالات، وكذلك اجتماعات اللجان التحضيرية الحكومية الدولية وأفرقة الخبراء، قامت بدور هام في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الأول والثاني المعنيين بأقل البلدان نموا بنجاح. غير أنه بالرجوع إلى الوراء، يلاحظ أن العملية التحضيرية لكلا المؤتمرين السابقين لم تشارك جميع أصحاب المصالح المحتملين بطريقة تمكنهم من الشعور بملكيتهم المباشرة لبرامج العمل التي اعتمدت في المؤتمرين. وهذا على الأرجح أحد أسباب ضعف عملية المتابعة على مختلف المستويات. ولمعالجة ذلك، يلزم بالتالي مشاركة جميع الفعاليات ذات الصلة بصورة كاملة في مجال اختصاص كل منها ومزاياها النسبية منذ البداية. ويمثل المحفل وسيلة هامة لتحقيق هذا الهدف. ويلزم إعطاء الفرصة لمجموعة واسعة النطاق من الفعاليات لاكتساب الشعور بالمشاركة في العملية التحضيرية، والنتيجة النهائية، والالتزام بتنفيذ المسؤوليات التي تقع على عاتق كل منها نتيجة للمؤتمر.

٤ - وقال إن جدول الأعمال الموضوعي للمؤتمر فسيح لتعلق المؤتمر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة الشاملة لأقل البلدان نموا. ولإحراز تقدم، يلزم تحديد المجالات الحساسة، ووضع أولويات لها، وعدم محاولة حل

جميع المشاكل دفعة واحدة. وينبغي أن توجه الجهود والموارد أولاً إلى حل أشد الإختناقات خطورة على التنمية. وفي هذا الصدد، ستعتمد أمانة المؤتمر على إرشادات المحفل بشدة في تحديد الأولويات والآفاق المستقبلية الواجبة وفي ضمان أقصى قدر ممكن من التعبئة على الصعيد العالمي لصالح أقل البلدان نمواً. ولقد ساءت حالة بعض أقل البلدان نمواً خاصة بسبب ما يسميه أشد تركيبات الارتداد الاقتصادي عناداً؛ والاختفاء التقريبي للدولة؛ والحرب الأهلية؛ والعنف؛ والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان؛ وفي بعض الأحوال، الإبادة الجماعية أيضاً.

٥- وبينما يشكل التخلف عنصراً مشتركاً بين جميع أقل البلدان نمواً، فإن لكل بلد مميزات، وإمكانياته، وفرصه الوطنية الخاصة. ولذلك، ينبغي أن يعتمد برنامج العمل العالمي ليكون مجدياً وفعالاً على تقييم العقبات والأولويات والفرص على الصعيد القطري. ولتحقيق ذلك، يلزم أن تسبق المؤتمر عملية تحضيرية شاملة وواسعة النطاق على الصعيد القطري يشترك فيها ممثلون للإدارات الحكومية المشاركة، وهيئات القطاع المدني، والقطاع الخاص، والحكم المحلي. وستؤدي العملية التحضيرية المفتوحة والقائمة على المشاركة على الصعيد القطري إلى صياغة برنامج عمل شامل حقيقي ومناسب على المستوى الوطني لكل بلد. وسيكون هذا أساساً لوضع برنامج عمل عالمي وجامع يوافق عليه المؤتمر. وتلتزم أمانة المؤتمر مقترحات من المشاركين الآخرين في المحفل، وبوجه خاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، اللذين لديهما تمثيل ميداني وخبرة في الحوار مع الشركاء في التنمية، بشأن أفضل سبيل لتنظيم هذه الأنشطة القطرية.

٦- ومن أسباب النجاح المحدود لبرامج العمل السابقة أنها لم تكن مصحوبة بقدر كاف من الارتباطات المالية المحددة. ولذلك، فإن التحدي الأكبر هو توفير الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل الشامل الجديد الذي سيوافق عليه المؤتمر. ويلزم التوصل إلى نهج جديدة لتعبئة الموارد اللازمة للتمويل الإنمائي، كما يلزم التوصل إلى طرق مناسبة لتحويل التزامات الديون الحالية إلى أصول مالية.

٧- ودعا السيد ريكوبيرو المحفل إلى الابتكار والجرأة عند النظر في القضايا المعروضة عليه وأكد للمشاركين التزامه الشخصي بهذه العملية.

٨- وعرضت السيدة آنا تيباجوكا، الأمانة التنفيذية للمؤتمر ورئيسة المحفل، المذكرة التي أعدها أمانة الأونكتاد (UNCLDC/III/1) بشأن العملية التحضيرية للمؤتمر. وقالت إن بعض الخطوات والأنشطة المتعلقة بهذه العملية التحضيرية كانت محل تكليف من الجمعية العامة وأنه سيصعب الخروج عليها. وبالعكس، هناك مزيد من المرونة فيما يتعلق ببعض الترتيبات الأخرى وبالمضمون الموضوعي للمؤتمر ومجال تركيزه. وستعتمد الأمانة على الآراء الجماعية لكافة أصحاب المصالح في العملية التحضيرية، وهذا هو المجال الذي يمكن أن يقدم فيه المحفل مساهمة كبيرة.

## ثانياً - المناقشة العامة

٩ - قال ممثل فنلندا، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وبلدان وسط وشرقي أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وهي إستونيا وبلغاريا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا وبلدين منتسبين هما قبرص ومالطة، فضلاً عن بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وعضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، هما آيسلندا وليختنشتاين، إن الاتحاد الأوروبي يفني بكافة التزاماته تجاه أقل البلدان نمواً وإنه على استعداد لبذل الجهود اللازمة للمساهمة، ليس في التنظيم اللوجستي للمؤتمر فحسب، ولكن في برنامج الموضوعي أيضاً. ويعتزم الاتحاد الأوروبي أن يشارك مشاركة كاملة في المناقشة المتعلقة بصياغة استراتيجيات جديدة ووضع برنامج عمل للتنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً حتى عام ٢٠١٠. وقال أيضاً إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من المانحين الأوائل للمساعدة الائتمانية الرسمية وسيواصلان نشاطهما في هذا الميدان، رغم القيود المالية. وأضاف أن أسواق الاتحاد الأوروبي مفتوحة للصادرات من أقل البلدان نمواً، التي وقّع معظمها على اتفاقية لومي واستفاد بالتالي من حرية وصول الصادرات إلى أسواق الاتحاد الأوروبي التي تعتبر المنفذ الرئيسي لهذه الصادرات.

١٠ - ومضى قائلاً إنه من المهم أن يحدد المحفل المجالات الحساسة والأولويات للمؤتمر. وينبغي أن تعتمد هذه العملية علي تحليل دقيق للتجارب السابقة لكي يتمكن المؤتمر من معالجة القضايا الحساسة بطريقة تؤدي إلى شعور أقل البلدان نمواً بحدوث اختلاف حقيقي. وأعرب عن تقدير الاتحاد الأوروبي للنهج المتكامل لورقة الأمانة التي تربط بين برنامج العمل المقبل والموارد اللازمة لتنفيذه. وقال إن المقترحات المقدمة من الأمانة جديرة بالاهتمام وفي حاجة إلى مزيد من المناقشة. وينبغي أن ينظر المحفل في الانجازات المرتقبة للمؤتمر بطريقة غير رسمية ومبتكرة، وأن يتناول خاصة القضايا الاستراتيجية التي ينبغي أن يركز عليها المؤتمر. وأكد أيضاً على أهمية النظر في كيفية التوصل إلى عملية تحضيرية ديناميكية وكيفية الجمع بين أقل البلدان نمواً والبلدان المانحة في شراكة حقيقية.

١١ - وأكد ممثل بنغلاديش، متحدثاً أيضاً بصفته منسقاً لأقل البلدان نمواً، على أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه المحفل لدعم العملية التحضيرية للمؤتمر، وهي عملية تلتزم أقل البلدان نمواً التزاماً كاملاً بنجاحها. ولقد أعربت أقل البلدان نمواً في مناسبات كثيرة عن خيبة أملها للنتيجة المتواضعة للإلتزامات السابقة، التي ترجع أساساً إلى النقص في الموارد. ولذلك، من المهم عدم النظر إلى المؤتمر الثالث كمجرد حدث آخر؛ وينبغي بالأحرى، أن يسفر عن التزامات قابلة للتنفيذ، وملموسة، وقابلة للقياس وعملية المنحى. وينبغي أن تجمع هذه الإلتزامات بين نتائج المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد العاشر، وجمعية الألفية، وقمة الجنوب. وعلى الرغم من تركيز جدول أعمال المؤتمر على المجالات الحساسة، فإنه ينبغي أن يظل مفتوحاً.

وتعكس خطة العمل الجديدة الشاملة لدمج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، التي اعتمدها أقل البلدان نمواً في حزيران/يونيه ١٩٩٩ في سان سيبتي، بجنوب أفريقيا، الجهود الجديدة التي تبذلها حالياً أقل البلدان نمواً. وإن العدد الوفير من برامج العمل والمبادرات المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً يستوجب أن تكون لدى شركائها في مضمار التنمية رؤية مركزة وحييدة يساعد تلك البلدان على فك القيود الانمائية عنها وتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي.

١٢- وأعرب ممثل بلجيكا عن تقدير بلده لاختيار بروكسل بلداً مضيفاً للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً وأكد للإتحاد الأوروبي والأونكتاد دعم بلده الكامل لجميع المسائل العملية والتنظيمية. وقال إن التحدي الأكبر الذي يواجه العملية التحضيرية هو إقناع جميع أصحاب المصالح بأن المؤتمر لن يقتصر على سلسلة من البيانات الجريئة التي يعود الجميع من بعدها إلى عمله كالمعتاد. فإذا كانت تنمية أقل البلدان نمواً أولوية حقيقية للمجتمع العالمي، فإن الرد الوحيد لإمكان تحقيق ذلك هو التصرف بجديّة وحزم. وسيؤدي على الأرجح الالتزام مجدداً الذي يتوقع منطقياً أن يسفر عنه المؤتمر الثالث إلى آثار ملموسة إذا اعتمد هذا الالتزام أهدافاً عملية وقابلة للقياس. ورحب في هذا الصدد بفكرة وضع برامج عمل قطرية وأكد على أهمية انشاء آليات فعالة لتنفيذها. وبصرف النظر عن أهمية التمويل من أجل التنمية، لا ينبغي أن يركز المؤتمر فيما يتعلق بالحالة المتردية التي تعاني منها أقل البلدان نمواً على مشكلة وحييدة هي النقص في الموارد المالية. فمن القضايا الوثيقة الصلة بقضية الموارد تلك المتعلقة بالسياسات. وسيسهل اجتذاب تمويل إضافي من المانحين إذا كان التمويل مكتملاً للجهود الوطنية. ويمكن أن تكون أقل البلدان نمواً قدوة في ذلك، مهما كانت مواردها المحلية ضئيلة، بإعطاء الأولوية للاستثمار والتنمية، وحسن الإدارة، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، وتخفيض الفقر. ورحب باعتزام مشاركة جميع أصحاب المصالح في العملية التحضيرية، التي ينبغي أن تكفل الشعور بالملكية والوفاء بالالتزامات الناشئة عن المؤتمر.

١٣- وأوضح ممثل اللجنة الأوروبية مزايا استضافة المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في بروكسل. فيمكن أن توفر "عاصمة أوروبا" التي تضم أكثر من ٨٠٠ صحفي معتمد من جميع أرجاء العالم لدى المؤسسات الأوروبية تغطية ممتازة للمؤتمر، مما سيساهم بدوره في زيادة الوعي العالمي بمشاشة أقل البلدان نمواً ومشاكلها. وأبرز أهمية وجود فرنسا، التي نظمت المؤتمرين السابقين والعضو في الإتحاد الأوروبي، على مقربة من المؤتمر. وقال إن الهدف هو تنظيم المؤتمر بطريقة تؤدي إلى نتائج عملية وقابلة للتنفيذ يمكن متابعتها فعلياً على الأصعدة العالمية، والإقليمية، والوطنية، والقطاعية. وتمشياً مع الروح الشمولية لمنظمة التجارة العالمية، ينبغي أن يتضمن جدول الأعمال الموضوعي للمؤتمر مناقشة بشأن تخصيص نصيب للبلدان النامية، وبوجه خاص أقل البلدان نمواً، في النمو الذي تحقّقه التجارة العالمية يتناسب مع احتياجاتها الانمائية. وأشار في معرض تأييده لفحوى اجتماع سان سيبتي المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٩ الذي يتطلب من أقل البلدان نمواً أن تحدد موقفها بالنسبة إلى المؤتمر الوزاري

الثالث لمنظمة التجارة العالمية إلى حدوث تغييرات منذ اعتماد برنامج عمل باريس لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، خاصة فيما يتعلق بالنظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد. وينبغي أن يأخذ المؤتمر المقبل هذا السيناريو الجديد في الاعتبار وأن يركز على تطوير القدرة التصديرية لأقل البلدان نموا في السلع والخدمات، لعدم كفاية إزالة الحواجز التجارية وتحسين الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة. وينبغي أن يراعي المانحون التقدم المحرز نتيجة لتعاونهم في سياق لجنة المساعدة الائتمانية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واطر التنمية الشامل التابع للبنك الدولي، وتطور المبادرات المتعلقة بالديون الأجنبية لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسيلزم أن تتفق الأفكار المعروضة على المانحين في المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا مع أفضل ممارسات المانحين الدوليين ومع استنتاجات وتوصيات وبرامج عمل المؤتمرات العالمية التي عقدها الأمم المتحدة مؤخرا (بما في ذلك المؤتمرات المتعلقة بالبيئة والتنمية، والسكان والتنمية، والمرأة، وحقوق الإنسان) وعمليات التقييم الخمسية المتعلقة بها. وأعرب عن استعداد وفود اللجنة الأوروبية في أقل البلدان نموا للمساعدة في العملية التحضيرية على الصعيد القطري.

١٤ - وأشار ممثل السويد إلى الالتزام الشديد والدائم لبلده بقضية أقل البلدان نموا والتعاون المتعدد الأطراف. وقال إنه نتيجة لذلك، ستساهم السويد بنشاط في العملية التحضيرية للمؤتمر وفي المؤتمر نفسه. وأكد على أهمية التركيز على الفقراء في أقل البلدان نموا. فينبغي أن تكون الاجراءات والخيارات المطروحة ذات تأثير مباشر على الفقراء وسيكون المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي سيعقد بعد عدد من الأحداث العالمية الهامة، نوعا جديدا من المؤتمرات، يؤدي إلى نتيجة ملموسة، وقابلة للقياس، وعملية المنحى. وأكد على أهمية مشاركة جميع الفعاليات في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه.

١٥ - وقال ممثل منظمة التجارة العالمية إن تهميش أقل البلدان نموا يؤدي إلى حالة اجتماعية واقتصادية غير مقبولة؛ وإذا لم تتخذ اجراءات عاجلة لصالح أقل البلدان نموا، سيزيد هذا التهميش. ولذلك، يلزم أن تتخذ قبل انعقاد المؤتمر اجراءات ملموسة وفعالة لتغيير الحالة وإيجاد الأوضاع اللازمة لتحقيق التنمية الدائمة والمستدامة لأقل البلدان نموا. ومن الجوانب الأساسية لهذه الجهود إيجاد الأوضاع التجارية المناسبة. وأشار إلى الاقتراح المقدم من المدير العام السابق لمنظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٦ بشأن السماح بدخول جميع المنتجات المستوردة من أقل البلدان نموا بمعدلات تعريفية مجمدة وإعفائها من الرسوم. وأدى تنفيذ هذا الاقتراح إلى بعض النتائج ولكنها كانت محدودة. وهناك الكثير مما ينبغي عمله. ولا توفر المعاملة بموجب نظام الأفضليات المعمم الاستقرار الذي يوفره التعهد الملزم، ولا ينطبق هذا النظام على منتجات كثيرة حساسة. وتستأثر أقل البلدان نموا إجمالا بأقل من ٠,٠٥ في المائة من الصادرات العالمية. ولذلك فإنها لا تمثل خطورة على أحد وليس هناك ما يدعو إلى الامتناع عن الأخذ بهذه المبادرة. وبينما تسعى مبادرة الوصول إلى الأسواق إلى توفير الأوضاع اللازمة لاستقرار وحرية الطلب على الصادرات، فإن الهدف من الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المعتمد في الاجتماع

الرفيع المستوى لمنظمة التجارة العالمية المعقود في عام ١٩٩٧ بشأن أقل البلدان نموا هو المساعدة علي مواجهة ذلك بتخفيف القيود المتعلقة بالقدرة وتوفير المساعدة اللازمة على الصعيد القطري لتعزيز النمو والتنمية المتصلين بالتجارة. ودافع أعضاء كثيرون في منظمة التجارة العالمية عن قضية توفير الأوضاع التجارية المناسبة لأقل البلدان نموا في المؤتمر الوزاري الذي عقد في سياتل على أساس إمكان توفير هذه الأوضاع. ولو حدث هذا فعلا، فإنه سيعطي دفعة للإمكانات التجارية لأقل البلدان نموا وسيساهم بقدر كبير في تخليص هذه البلدان من الدوامة الهابطة التي تقع فيها.

١٦ - وقال ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن المؤتمر سيوفر فرصة فريدة لحفز المجتمع الدولي على معالجة المشاكل التي تواجه أقل البلدان نموا وإقامة شراكة بين المانحين وأقل البلدان نموا من أجل التغلب على التهميش المتزايد لهذه البلدان خلال العقد الماضيين. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤيد نهج الأمانة الذي يركز على العمل البرنامجي الملموس على الصعيد القطري والذي يشدد على النهج الصعودي الذي يكفل الارتباط الجذري بين برنامج العمل الذي سيعرض على المؤتمر وواقع وأولويات أقل البلدان نموا. ويرحب البرنامج أيضا بالمبادرة التي تدعو إلى مشاركة جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك الحكومات، والوسط التجاري، والمجتمع المدني في العملية التحضيرية. وقال إنه ينبغي أن يكون المؤتمر فرصة للتطلع إلى المستقبل وجود رؤية وطنية للتنمية تصلح لأن تكون أساسا تعتمد عليه المجموعات الاجتماعية المختلفة للتوصل إلى توافق الآراء بينها. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يخصص ٨٥ في المائة من موارده العادية للبلدان الفقيرة ومنها أقل البلدان نموا. وأضاف أيضا أن البرنامج يتعهد بالمساعدة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر وفي تشكيل موائد مستديرة. وقال إن خطة العمل الشاملة التي اعتمدت في صان سبتي مثال مناسب لما يمكن عمله في العملية التحضيرية. ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقتنعا بأن قضية الإدارة أساسية لأقل البلدان نموا ونموها.

١٧ - وقال ممثل الغرفة التجارية الدولية إنه على الرغم من الخطوات الكبيرة التي اتخذتها الأمم المتحدة والغرفة التجارية الدولية في السنوات القليلة الماضية لإقامة علاقة عمل وثيقة بينهما فإن الشك لا يزال قائما فيما يتعلق بالمساهمة الحقيقية التي يمكن أن يوفرها الوسط التجاري للأنشطة من النوع الذي سيتناوله المؤتمر. وتؤيد الغرفة التجارية الدولية النهج العام للمحفل، الذي يهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة، وقابلة للتنفيذ، وقابلة للقياس. وتعمل الغرفة التجارية الدولية بالتعاون الوثيق مع الأونكتاد في القضايا المتعلقة بالتنمية، خاصة في القضايا المتعلقة بأقل البلدان نموا الأفريقية، بالمساعدة في إعداد أدلة للاستثمار بالتعاون مع الغرف التجارية الوطنية من أجل تعزيز الأعمال التجارية المحلية وتوفير المعلومات اللازمة للأشخاص المعنيين بتيسير الخدمات. والفكرة هي تقريب أقل البلدان نموا من العمليات الإنمائية والعمليات المتعددة الأطراف.

١٨- وقال ممثل لجنة السياسات الائتمانية إنه يلزم أن تعالج جميع الفعاليات المشاكل المتعلقة بأقل البلدان نمواً على أساس الإنجازات السابقة أو عدم تحقيق هذه الإنجازات، وإن هذه المعالجة ستكون عنصراً حاسماً عند اختيار خطة العمل الواجبة الاعتماد للسنوات العشر القادمة. وقال أيضاً إنه ينبغي القيام بدراسة إفرادية للبلدان المتقدمة النمو ولأسباب عدم نجاحها في الوفاء بالتزاماتها.

١٩- وقال منسق خدمات الاتصال غير الحكومية إن المؤتمر المقبل سيوفر فرصة كبيرة لمشاركة المجتمع المدني بوصفه من أصحاب المصالح الرئيسيين في العملية التحضيرية. وفيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية في العملية، من المتوقع أن تثبت المنظمات غير الحكومية ذات الصلة من الجنوب، وأقل البلدان نمواً نفسها، علاوة على المنظمات غير الحكومية من الشمال، وجودها في المؤتمر، ويمكن استخدامها كجهات اتصال لنشر المعلومات.

### ثالثاً - الاستنتاجات

#### ألف - العملية التحضيرية

٢٠- ناقش الاجتماع الجوانب والخطوات المختلفة للعملية التحضيرية، طبقاً لما ورد في مذكرة الأمانة (UNCLDC/III/1) والبيان المقدم من الأمانة التنفيذية للمؤتمر. وفيما يلي الاستنتاجات الرئيسية.

٢١- فيما يتعلق بالمسائل العامة، أيد المشاركون بالإجماع النهج القطري السعودي. وينبغي أن تؤدي حكومات أقل البلدان نمواً دوراً رئيسياً. ومشاركة أفراد من المجتمع المدني، بما في ذلك من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، على كلا المستويين الدولي والقطري، أساسية. ومن المهم أيضاً معرفة أسباب عدم نجاح مؤتمرات أقل البلدان نمواً السابقة بالقدر المتوقع. وينبغي القيام بدراسة إفرادية للبلدان المتقدمة النمو وأسباب فشلها في الوفاء بالتزاماتها. وما هي الإجراءات التي كان ينبغي اتخاذها من أقل البلدان نمواً والمائمين، ولماذا؟ وينبغي أن تكون نتيجة المؤتمر قابلة للتنفيذ، ولموسة، وقابلة للقياس، وعملية المنحى.

#### الحفل التشاوري

٢٢- سيدعى ممثلون لبلدان أقل نمواً أخرى خلاف بنغلاديش الحاضرة بوصفها منسقا لأقل البلدان نمواً إلى عرض المزيد من التجارب المباشرة من المنبع، مع الاتفاق على التفاصيل المحددة لهذا العرض بعد التشاور مع مجموعة أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تدعى لجنة المساعدة الائتمانية إلى الحضور بالحفل. وتؤكد حضور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء، ومكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً. ومن المتوقع أن تشترك بعض المنظمات غير حكومية، منها لجنة اتصال المنظمات غير الحكومية في

بروكسل ومنظمات غير حكومية من الجنوب، غير أنه يلزم اجراء المزيد من المشاورات في هذه الشأن. وستمثل غرفة التجارة الدولية القطاع الخاص، ولكن من المقرر أن يعقد المحفل اجتماعا منفصلا مع مجموعة أوسع نطاقا من القطاع الخاص.

٢٣- ويرى المشاركون أنه ينبغي أن يكون سير العمل في اجتماعات المحفل، بقدر الإمكان، على أساس التبادل غير الرسمي للآراء والأفكار المبتكرة وليس على أساس البيانات الجاهزة. وينبغي تعميم التقارير المتعلقة باجتماعات المحفل على نطاق واسع. وسيترك تحديد موعد ومكان انعقاد الاجتماع القادم للرئيس.

### التشاور مع المجتمع المدني

٢٤- للقطاع التجاري والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية من الجنوب والمجتمع الأكاديمي، دور هام في العملية التحضيرية على الصعيد القطري وكذلك في المحفل وغيره من الأنشطة التحضيرية الدولية. وفي المؤتمر نفسه، نظرا للعدد الكبير المتوقع للمشاركين، ونظرا للطبيعة الحكومية الدولية للمؤتمر، ستكون مشاركة الأعضاء من المجتمع المدني والقطاع التجاري أكثر فاعلية بتخصيص مكان لهم خارج المقر الرئيسي للمؤتمر، وبالتوازي معه. وينبغي خاصة تشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية من الجنوب.

### الدعاية والترويج

٢٥- سيوجه الأمين العام للأمم المتحدة الدعوة إلى الرئيس السابق مانديلا ليعمل سفيرا للنوايا الحسنة. ورحب الاجتماع بالمبادرات التي اتخذتها رئيسة وزراء بنغلاديش لإثارة قضايا أقل البلدان نموا في محافل رئيسية وأوصى بأن تواصل جهودها، خاصة في اجتماعات مجموعة الثمانية. وينبغي الاتصال بأشخاص مرموقين آخرين (مثل أمارتيا سن الحائز على جائزة نوبل وجورج سوروس) لتوفير الدعم. وينبغي تنظيم لقاءات للشباب، وأحداث تجارية، وحفلات موسيقية، ما شابه ذلك. وينبغي استغلال الجهاز الصحفي الذي يغطي الاتحاد الأوروبي في بروكسل استغلالا كاملا. وينبغي وضع استراتيجية للاتصالات بالتشاور مع ادارة شؤون إعلام.

### الأعمال التحضيرية على الصعيد القطري

٢٦- أشار الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى رغبتهما في مساعدة الحكومات في العملية التحضيرية. ومن المأمول فيه الحصول على مساعدة كيانات أخرى أيضا لها وجود ميداني، وبوجه خاص، البنك الدولي. ومن المهم أن يشارك المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع الأكاديمي في هذه العملية. وستصعب مشاركة بعض أقل البلدان نموا التي لم تتطور فيها المؤسسات الديمقراطية تطورا كافيا. وبينما ستكون الكلمة الأخيرة لأقل البلدان نموا فإنه سيلزم اجراء جلسات اعلامية لها وحثها على

القيام بأعمال تحضيرية على الصعيد القطري؛ وستشجع الاعلانات السابقة للتبرعات التي سيقدمها المانحون على ذلك. وينبغي أن تعد الأمانة مبادئ توجيهية لأقل البلدان نموا بشأن تركيب برامج العمل الوطنية النموذجية وتشكيلها. وينبغي تنفيذ برنامجين أو ثلاثة برامج وطنية في مرحلة مبكرة. وينبغي أن يكون كل بلد من أقل البلدان نموا حرا في تحديد حدوده والفرص المتاحة له في إطار المبادئ التوجيهية، وكذلك في تحديد الأولويات والخيارات الخاصة به، وتوضيح وجهة نظره وسياساته.

٢٧- وستختلف البرامج الوطنية عن الوثائق المقدمة في الموائد المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مجموعات التشاور التابعة للبنك الدولي في أنها ستغطي فترة تبلغ عشر سنوات. وينبغي لهذه البرامج الوطنية العشرية أن تستخدم الاستراتيجيات الوطنية الطويلة الأجل المتاحة أو البيانات المتعلقة برؤية عام ٢٠٢٠ بأكملها. ويمكن أن تسترشد اجتماعات الموائد المستديرة ومجموعات التشاور ذات الآفاق القريبة التي ستعقد بعد ذلك بهذا المنظور الواسع النطاق.

٢٨- وفيما يتعلق بالموائد المستديرة القطرية واجتماعات المائدة المستديرة الاستثنائية المتوخاة في الفقرة ٣٢ من المذكرة المرجعية للمؤتمر التي أعدها أمانة الأونكتاد (UNCLDC/III/I)، فلقد أبدت آراء مختلفة بشأن طبيعة هذه الأحداث وتوقيتها. غير أن بعض المشاركين يعتقدون أنه سيصعب عمليا تنفيذ مقترحات الأمانة الرامية إلى قيام المانحين بالإعلان عن تبرعاتهم في الموائد المستديرة القطرية أو اجتماعات المائدة المستديرة الاستثنائية في عدد كبير من أقل البلدان نموا قبل المؤتمر. وقد تعقد بعض الأحداث القطرية في المؤتمر نفسه.

### الاجتماعات الإقليمية على مستوى الخبراء

٢٩- حددت الجمعية العامة ولاية الاجتماعات الإقليمية على مستوى الخبراء. فلن تقتصر هذه الاجتماعات على التجارة والتنمية ولكنها ستعالج جميع القضايا، بما في ذلك تقييم المؤتمرين السابقين.

### اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية

٣٠- من المقرر أن يعقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الحكومية الدولية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والاجتماع الثاني في نيسان/أبريل ٢٠٠١. وينبغي موافاة اللجنة بتغذية مرتدة للعملية التحضيرية القطرية وكذلك بتحليل من جانب المانحين للصعوبات التي واجهتهم في الوفاء بالتزاماتهم لصالح أقل البلدان نموا في إطار البرامج السابقة. وينبغي مطالبة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالقيام بدراسة ذاتية لهذه القضية.

## الموائد المستديرة القطاعية والموضوعية والقطرية

٣١- يمكن عقد اجتماعات موضوعية في المؤتمر نفسه. ومن بين المواضيع التي تلزم معالجتها ما يلي:

- تقييم تأثير التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً؛
- التمويل اللازم للتنمية (بما في ذلك تحويل الديون، الاستثمار الأجنبي المباشر، هروب رؤوس الأموال، حشد الموارد المحلية). وينبغي الربط بين ما سلف ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بنفس الموضوع، المقرر عقده أيضاً في عام ٢٠٠١. وينبغي أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار استنتاجات اجتماع أديس أبابا لوزراء المالية والتخطيط الأفريقيين المعقود في عام ١٩٩٩؛
- بناء القدرة والاصلاح المؤسسي في أقل البلدان نمواً.

## الاتصال بالأحداث الأخرى

٣٢- ستوفر الأحداث والمؤتمرات الأخرى المقبلة الفرصة لإقامة علاقات بينها وبين المؤتمر (والجمع بين مواضيع عالمية كثيرة) وستكون مصدراً محتملاً للتنافس على جذب الاهتمام. وتشمل هذه المؤتمرات والأحداث مؤتمر منظمة التجارة العالمية، ١٩٩٩؛ والأونكتاد العاشر، ٢٠٠٠؛ واستعراض برنامج عمل بربادوس، ١٩٩٩؛ واستعراض منتصف المدة الخمسي لكل من مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة؛ ومؤتمر الهجرة الدولية والتنمية والإدماج (ستوكهولم، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتمويل الانمائي، ٢٠٠١؛ واستعراض القمة العالمية للأطفال، ٢٠٠١؛ والأعمال التي يقوم بها الكومنولث لصالح الدول الصغيرة. وطلب من أمانة المؤتمر الاتصال بأمانة لجنة التنسيق الإدارية للحصول على قائمة كاملة للأحداث ذات الصلة بالمؤتمر. وسيلزم رصد بيئة السياسات السائدة بين شركاء أقل البلدان نمواً الرئيسيين في التنمية في منتصف عام ٢٠٠١ بعناية.

## المؤتمر

٣٣- سيعقد المؤتمر في بروكسل في تاريخ سيحدد بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠٠١. وتجري حالياً مشاورات بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد بشأن المسائل اللوجيستية.

## الموارد اللازمة للعملية التحضيرية والمؤتمر

٣٤ - نظرا لقلّة المخصصات المدرجة في الميزانية العادية للأمم المتحدة، سيلزم حشد موارد كبيرة خارجة عن الميزانية للأعمال التحضيرية للمؤتمر والمؤتمر نفسه بصورة عاجلة.

٣٥ - ولقد أعدت ميزانية وقدمت إلى الاتحاد الأوروبي للنظر. وأعرب الاتحاد الأوروبي عن رغبته في توفير الدعم بصفته مضيفا وبصفته مانحا أيضا. وستتاح معلومات أخرى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وأعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن استعداده للمساعدة، خاصة في الأعمال التحضيرية على الصعيد القطري، ومعه منظمات أخرى لها ممثلين بالميدان.

٣٦ - وإلى حين صدور قرار نهائي من الاتحاد الأوروبي، تدعى الأمانة إلى التماس موارد خارجة عن الميزانية من المانحين الثنائيين ومصادر أخرى كمسألة ملحة، وذلك لعدم فقدان الزخم.

## باء- القضايا الموضوعية

### مقدمة

٣٧ - يرى الاجتماع أن جدول الأعمال الموضوعي للمؤتمر فسيح لتعلق المؤتمر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة الشاملة لأقل البلدان نموا. غير أنه اتفق الكافة على ضرورة تحديد المجالات الحاسمة ووضع أولويات لها من أجل تعبئة الجهود والموارد اللازمة للتصدي لأشد الاختناقات الحرجة أولا. وينبغي القيام بذلك بناء على تحليل دقيق للتجارب السابقة والحالات القطرية. وينبغي أن تؤدي الأعمال التحضيرية للمؤتمر وأعمال المؤتمر الى نتيجة قابلة للتنفيذ، وملموسة، وقابلة للقياس، وعملية المنحى.

٣٨ - واعتمدت مناقشة القضايا الموضوعية التي ينبغي معالجتها في المؤتمر على القائمة المؤقتة للقيود والمواضيع التي وردت في المذكرة التي أعدتها الأمانة (UNCLDC/III/1، الفقرات ١١-١٤) والتي قدمت الأمانة التنفيذية للمؤتمر عرضا لها، وكذلك على كلمة ألقاها السيد جاك ستون، المدير السابق لبرنامج الأكتاد الخاص لصالح أقل البلدان نموا، على المحفل.

### المواضيع والقضايا الرئيسية

٣٩ - وفي ضوء المناقشات، حددت المواضيع والقضايا التالية باعتبارها من العناصر الجوهرية لجدول الأعمال الموضوعي للمؤتمر:

(أ) حشد الموارد المحلية؛

(ب) حشد الموارد الخارجية (المساعدة الائتمانية الرسمية، المساعدة التقنية، التعاون بين الجنوب والجنوب، الاستثمار الأجنبي المباشر، تخفيف أعباء الديون، مكافحة هروب رؤوس الأموال)، بما في ذلك الاتفاقات الرسمية المتعلقة بالغايات المستهدفة لصالح أقل البلدان نمواً؛

(ج) القضايا التجارية المتعلقة بالسلع والخدمات ووصولها إلى الأسواق والقدرة على توريدها، بما في ذلك الدور الذي تؤديه التحويلات إلى الخارج واندماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

(د) تخفيض الفقر وشبكات الأمان الاجتماعية؛

(هـ) الاستثمار في التعليم (بما في ذلك الاحتفاظ بالقوة العاملة المدربة)، والصحة، والبنية الأساسية؛

(و) حسن الإدارة، والانتقال إلى الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والقضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين؛

(ز) التنمية الوطنية والاقليمية المتكاملة.

٤٠ - واقترحت أيضاً القضايا التالية باعتبارها من القضايا التي تستحق الإدراج في المجموعات المواضيعية للقضايا التي ينبغي معالجتها أثناء العملية التحضيرية:

(أ) السلم والتنمية: تستوجب الحالة السيئة لعدد من أقل البلدان نمواً التي تعاني من العصيان المدني وعدم الاستقرار السياسي مجموعة خاصة من السياسات والتدابير؛

(ب) سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة، بما في ذلك التوزيع العادل للدخل، وإيجاد بيئة مؤاتية لتطوير القطاع الخاص، وجذب الاستثمار، المحلي والخارجي، وإدارة المساعدة الائتمانية الرسمية، والإصلاح المؤسسي؛

(ج) توفير الدعم للجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً للتخفيف من آثار الكوارث، والاستعداد لها، والوقاية منها؛

(د) الوصول إلى المعلومات وتكنولوجيا المعلومات.

٤١ - وسيلزم النظر إلى عدد من القضايا، بما في ذلك حسن الإدارة، والفساد، والديون، وهروب رؤوس الأموال من منظور كل من أقل البلدان نمواً والشركاء في التنمية وفي ضوء مسؤولية كل منهما.

٤٢- واعتبرت بعض القضايا المشار إليها أعلاه قابلة للتطبيق على جميع أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية في جميع أرجاء العالم بينما اعتبر بعضها الآخر متعلقاً ببلدان معينة. ولذلك، يلزم أن يعتمد برنامج العمل العالمي لصالح أقل البلدان نمواً ليكون مجدياً وفعالاً على تقييم قطري للقيود والأولويات والفرص. وستتخذ الأمانة الاجراءات اللازمة لعقد ما بين ثلاث وخمس دراسات إفرادية قطرية بصورة عاجلة ونموذجية لتمهيد الطريق للعملية التحضيرية على الصعيد القطري في بلدان أخرى أقل نمواً.

٤٣- وأكد الاجتماع على أنه يلزم، بالإضافة إلى تدابير الدعم، نهج جديد و"استعداد ذهني جديد" من جانب أقل البلدان نمواً إذا أرادت التغلب على الاتجاه الحالي لتهميشها في الاقتصاد العالمي.

٤٤- وشجعت الأمانة على إجراء تقييم دقيق للمزايا والعيوب التي لحقت بأقل البلدان نمواً نتيجة لكونها كذلك.

٤٥- ولوحظ أنه ينبغي الحكم على السياسات من حيث نتائجها العملية. وفي هذا الصدد، يلزم الاضطلاع بدراسات بشأن أفضل الممارسات التي نفذت في أقل البلدان نمواً.

٤٦- وبينما جرى التأكيد على ضرورة أن لا يقتصر المؤتمر على مشكلة الافتقار إلى الموارد المالية، فلقد رأى المشاركون أنه لا يمكن مناقشة موضوع التنمية في أقل البلدان نمواً دون تناول مسألة التمويل، بما في ذلك التخفيف الشامل لأعباء الديون - وهو مجال لا يزال في حاجة إلى عمل كبير، على الرغم من المبادرات التي اتخذت مؤخراً. ولذلك أكد الاجتماع على الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تنمية أقل البلدان نمواً وشدد على أهمية إعادة تأكيد أهداف المعونة والعمل تجاه توفير المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية لهذه البلدان. ومع ذلك، جرى التأكيد على ضرورة عدم تركيز النهج الشامل للأعمال التحضيرية الموضوعية للمؤتمر على المانحين. ولذلك بات من المهم أن تحدد المجالات التي يلزم حتماً توفير المساعدة الإنمائية الرسمية فيها والتي يمكن أن يكون تأثيرها فعالاً عليها. فلا ينبغي أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية الوقود اللازم للآلة ولكن الزيت اللازم لتليينها. وينبغي إجراء تقييم لمدى تنفيذ شركاء أقل البلدان نمواً في التنمية لالتزاماتهم بموجب برامج العمل السابقة ودراسة العقبات التي حالت دون الوفاء بالتزاماتهم بأكملها. وينبغي أن يتخذ هذا شكل تقييم ذاتي من جانب أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤٧- وينبغي لاستعراض الأهداف المحددة لصالح أقل البلدان نمواً والبحث عن إمكانية الانتقال من عملية بذل قصارى الجهود السائدة حالياً إلى الالتزام بهذه الأهداف، كما هو الحال فيما يتعلق بالتزامات منظمة التجارة العالمية.

٤٨- وفي مجال التجارة، رئي أن المشاكل الرئيسية توجد في جانب العرض، ولكن لا يزال من الواجب القيام بعمل كبير فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق. والمشكلتان مرتبطتان ارتباطاً لا يقبل التجزئة ويلزم معالجتهما في وقت واحد.

٤٩- ورئي أن المسائل المتعلقة بالهجرة وحرية انتقال القوة العاملة من المسائل التي تتسم بالأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وفي سياق العولمة، تساهم حرية انتقال القوة العاملة في تقدم المجتمعات والاقتصادات في كل من البلدان المصدرة والبلدان المستقبلة. ومن الفوائد التي تعود على أقل البلدان نمواً نتيجة لذلك تحسين ميزان المدفوعات وحشد الموارد من خلال تحويلات المغتربين.

٥٠- وجرى التأكيد على ضرورة الاستفادة من الخبرة المكتسبة من تنفيذ برامج العمل التي اعتمدها المؤتمرات العالمية السابقة ومن استعراضات منتصف المدة المتعلقة بها. وينبغي اختيار المجموعات المواضيعية بطريقة تكفل مراعاة نتائج الأحداث والمؤتمرات العالمية السابقة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

٥١- ولوحظ أن عدداً من المبادرات والبرامج قد أحاط علماً باحتياجات أقل البلدان نمواً ودعا إلى اتخاذ تدابير لصالحها، الكثير منها في شكل بياني، وأنه يلزم لذلك وضع برنامج عمل متناسق ومركز يشمل جميع هذه المبادرات في إطار واحد.

٥٢- وجرى تبادل للآراء بشأن التطور التاريخي لقائمة أقل البلدان نمواً والمعايير المستخدمة لاعتبارها كذلك. وهذه المسألة قيد البحث حالياً في لجنة التخطيط الإنمائي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولأغراض العملية التحضيرية للمؤتمر، سيؤخذ بالقائمة الموجودة حالياً وعند انعقاد المؤتمر. وليس من المستصوب أن يتناول المؤتمر هذه المسألة بنفسه.

## المرفق الأول

### برنامج العمل

الأربعاء ٢١ تموز/يوليه

الكلمة الافتتاحية للسيد روبير ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد والمؤتمر الثالث ١٠/١٥-١٠/٠٠

كلمة السيدة آنا ك. تيباجوكا، الأمانة التنفيذية للمؤتمر الثالث ١٠/٤٥-١٠/١٥

إقرار جدول الأعمال ١٠/٥٠-١٠/٤٥

المناقشة العامة ١٣/٠٠- ١٠/٥٠

مناقشة العملية التحضيرية ١٨/٠٠-١٥/٠٠

- المحفل التشاوري - دوره، وتركيبه، وبرنامج عمله، واجتماعاته المقبلة
- دور المجتمع المدني والتشاور معه ( المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع الأكاديمي، الخ.)
- الدعاية والترويج ( ادارة شؤون الإعلام، الشخصيات الرفيعة المستوى، " سفير النوايا الحسنة")
- الأعمال التحضيرية على الصعيد القطري:
- الأعمال التحضيرية لبرامج العمل القطرية؛ اللجان التحضيرية الوطنية؛ الصلة مع اقتراح اجتماعات المائدة المستديرة الاستثنائية
- اجتماعات الخبراء الإقليمية؛ المشاركة، والمواضيع، والموعد، والنتائج
- اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية: اختصاصاتها
- الموائد المستديرة القطاعية، والموضوعية، والقطرية
- الاتصال بالأحداث الأخرى
- المؤتمر في حد ذاته
- الموارد للأحداث التحضيرية والمؤتمر

الخميس، ٢٢ تموز/يوليه

مناقشة القضايا الموضوعية ١٣/٠٠-١٠/٠٠

- كلمة السيد جاك ستون بشأن "البرنامج الموضوعي لبرنامج عمل جديد وشامل من أجل التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً في الألفية الثالثة"
- تبادل للآراء، يشمل القضايا التي أثارها السيد ستون - العقبات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في سبيل التنمية؛ القضايا والمواضيع ذات الأولوية التي ينبغي أن يعالجها المؤتمر

مناقشة القضايا الموضوعية (تابع) ١٦/٠٠-١٥/٠٠

موجز النقاط الرئيسية الناشئة من المناقشة، بما في ذلك برنامج العمل والجدول الزمني ١٧-٣٠-١٦/٠٠

## المرفق الثاني

### الوثائق

- ١- برنامج العمل الموضوعي الجديد للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا. والعمل الذي اضطلع به المجتمع الدولي لصالحها (A/CONF.104/2/Rev.1)
- ٢- إعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات (UNCTAD/RDP/LDC/5)
- ٣- تقرير الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا نيويورك، ٢٥ أيلول/سبتمبر - ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (TD/B/LDC/GR/8)
- ٤- قرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٢: تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات (A/RES/52/187)
- ٥- قرار الجمعية العامة ١٨٢/٥٣: تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات (A/RES/53/182)
- ٦- تقرير أقل البلدان نموا، ١٩٩٨ (UNCTAD/LDC (1998))
- ٧- دمج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي: اقتراحات لخطة عمل جديدة شاملة في سياق المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية - المعتمدة في حلقة العمل التنسيقية لكبار المستشارين لوزارات التجارة في أقل البلدان نموا المعقودة في صان سيتي، جنوب أفريقيا، ١٢-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (LDC/CW/SA/6)
- ٨- منظمة التجارة العالمية (١٩٩٧) الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة للتنمية التجارية: تقرير الاجتماع (WT/COMTD/12)
- ٩- منظمة التجارة العالمية (١٩٩٩). تحدي إدماج أقل البلدان نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف (WT/GC/W/251)

## المرفق الثالث

### الحضور

- ١ - كانت الدول التالية ممثلة في الاجتماع:  
بلجيكا  
بنغلاديش (بوصفها منسقا لأقل البلدان نموا)  
السويد  
فنلندا  
لكسمبرغ
- ٢ - وكانت المنظمة غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:  
الاتحاد الأوروبي
- ٣ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية والمنظمة ذات الصلة ممثلة في الاجتماع:  
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة  
البنك الدولي  
صندوق النقد الدولي  
منظمة التجارة العالمية
- ٤ - وكانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، وخدمات الاتصال غير الحكومية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولجنة السياسات الإنمائية ممثلة في الاجتماع. وكان مركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ممثلان أيضا في الاجتماع.
- ٥ - وكانت المنظمة غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:

الفئة العامة

الغرفة التجارية الدولية

٦- وحضر الشخص التالي من أصحاب الخبرة في الاجتماع: السيد جاك ستون، المدير السابق للبرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نموا.

-----